

## المبحث العاوى عشر

نقد دعاوى المعارضات الفكرية المعاصرة  
لالأحاديث الدالة على أن شدة الحر والبرد من جهنم



## المطلب الأول

### سوق الأحاديث الدالة على أن شدة الحر والبرد من جهنم

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «اشتكى النار إلى ربها، فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بتنفسين: تنفس في الشتاء، وتنفس في الصيف؛ فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير» متყق عليه<sup>(١)</sup>.  
وفي رواية لمسلم: «فأذن لها في كل عام بتنفسين: تنفس في الشتاء، وتنفس في الصيف»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: أذن مُؤذن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه بالظهر، فقال النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: «أبِرْدَ<sup>(٣)</sup> أَبِرْدُ»، أو قال: «انتظر انتظراً»، وقال: «إِنْ شِدَّةُ الْحَرَّ مِنْ فِيْجٍ<sup>(٤)</sup> جَهَنَّمْ؛ فَإِذَا اشْدَدَ الْحَرُّ فَابردو بالصلالة» متყق عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) آخرجه البخاري في (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٧)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أبِرْد: أي آخر إلى أن يبرد الورق، انظر «فتح الباري» (١٦/٢).

(٤) فِيْجٍ: أي من سعة انتشارها وتنتفتها، ومنه مكان أفتح أي متشعّ، وهذا كناية عن شدة استعارها، انظر «فتح الباري» (٢/١٧).

(٥) رواه البخاري (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٥)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٦).

## المطلب الثاني

### سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

### على الأحاديث الدالة على أن شدة الحر والبرد من جهنم

مدار شبهة الطاععن في دلالة هذه الأحاديث تدور على ثلاثة أمور:

الأول: دعواهم أن هذه الأحاديث تناكذ ما دلت عليه الحقيقة العلمية التي تقضي أن سبب الحر وشدة البرد يعود إلى أنها من الظواهر الطبيعية التي تتعلق باقتراب أو ابعاد الأرض من الشمس، فلا علاقة للبرد والحر بسبب غيبري لا يمكن إدراكه ولا تفسيره.

الامر الثاني: أن حديث أبي هريرة يصوّر الأرض بأنها لا يجتمع فيها فصلان، فهي ذات جو واحد؛ إما صيف، أو شتاء، وهذا خلاف الضرورية الحسية.

الأمر الثالث: أن قبول هذه الأحاديث يلزم منه مخالفة الضرورة العقلية بامتناع اجتماع النقيضين، إذ كيف يصح أن يتصور عن النار نفس يخالف طبيعتها؟!

وفي تقرير الشهتين الأوّلتين، يقول (إسماعيل الكردي):

«هناك حديث يُروى عن عدّة من الصحابة أنه ﷺ قال: «إذا اشتدّ الحر فابردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم»، وهذا سياق لا إشكال في معناه؛ إذ يحمل على أن شدة الحر من نَمطِ، أو من جنس حر جهنم.

لكن حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لا يتحمل هذا التفسير؛ بل هو صريح في نسبة حرّ الصيف وبرد الشتاء إلى تَقْسِي جهنّم بالتحديد ... فهذا السياق مُعلولٌ بمخالفته الصرِّاحة للعلم الذي أثبت - بما أصبح الآن من البديهيّات في علم الجغرافيا - أنّ سبب الحرّ واشتداوه، وسبب البرد وشدة: إنما هو عوامل جغرافية وجوية؛ مثل: درجة عموديّة أو ميل الشّمس على المنطقة، وبُعد وقُرب المنطقة من سطح الأرض إلى قُرض الشّمس.

ثم إنّه لا يوجد جوًّا واحد في الأرض؛ بل في كلّ وقتٍ توجد على أجزاء مختلفة من الأرض درجات حرارة متفاوتة، من أقصى البرودة لأقصى الحرّ؛ حسب الموقع الجغرافي للمنطقة.

فسياق رواية أبي هريرة للحديث تتعارض مع العلم، وحتى مع المحسوس؛ لأنّ روايته تصوّر أنّ الأرض كُلُّها ذات جوًّا واحد؛ إنما صيف .. أو شتاء .. هذا في حين أنّ الأرض تشتمل على الفصلين معاً في الوقت، فعندما يكون نصف الكرة الشّمالي في أشدّ برد الشتاء، يكون نصفها الجنوبي في أحمر الصيف، والعكس بالعكس»<sup>(١)</sup>.

وفي تقرير الشّبهة الثالثة يقول (ابن قرناص): «النّار مصدر للحرارة، كما الشّمس التي هي عبارة عن كرة عملاقة ملتهبة، ولا يمكن أن يصدر منها برد، ولذلك فإنّ أهل الجنة لن يروا الشّمس كمصدر للحرارة، ولن يصيّبهم برد برغم عدم وجود الشّمس كمصدر للحرارة ..»<sup>(٢)</sup>.

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص ١٢٤).

### **المَطْلُوبُ التَّالِثُ**

## **دفع دعوى المعارضات الفكريّة المعاصرة عن الأحاديث الدّالة على أنّ شدّة الحرّ والبرد مِن جهَّم**

**تمهيد:**

تُدار المسائل التي انطوى عليها هذان الحديثان في قضيّتين:

**القضيّة الأولى:** بيان معنى كون شدّة البرد والحرّ من جهَّم؛ والقضيّة

**الثانية:** بيان معنى شكوى النار إلى ربّها.

فإذا حقّق القول في هاتين القضيّتين، انجلت تلك المعارضات على الحديث

عن زيفها.

**فأمّا القضيّة الأولى:**

فقد اختلف أهل العلم في معنى كون شدّة البرد والحرّ من جهَّم على قولين

من حيث حمل الحديث على الحقيقة أو المجاز:

**القول الأول:** أنّ شدّة البرد والحرّ الحاصلين في الأرض مِن جهَّم حقيقةً.

**القول الثاني:** أنّ ذلك مِن مجاز التّشبّه؛ أي: كأنَّ الْمَهْرِير وشدّة الحرّ مِن

جهَّم، فاحذروه واجتنبوا ضررَّه، وكذا يُقال في شدّة البرد.

فأثنا القول الأول: فذهب إليه جمّهُرَةٌ من المُحْقِقِينَ<sup>(١)</sup>، منهم القاضي عياض، حيث قال: «اختَلَفَ في معنى قوله ﷺ: «اشتَكَتِ النَّارُ إِلَى رِبِّهَا ...» الحديث، وقوله: «... فَإِنَّ شَدَّةَ الْحَرَّ مِنْ فَحْجَ جَهَنَّمَ»، فحمله بعضهم على ظاهره، وقال: شكواها حقيقة، [و]<sup>(٢)</sup> أن شدة الحرّ من وهج جهنّم حقيقة؛ على ما جاء ما في الحديث، وأنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَهَا بِنَسْنَيْنِ: نَسْنٍ فِي الصِّيفِ، وَنَسْنٍ فِي الشَّتَاءِ ... وقيل: إنَّ كلامَ خَرَجَ مِنْ خَرْجِ التَّشْبِيهِ وَالْتَّقْرِيبِ ... وَكِلا الْوَجَهَيْنِ<sup>(٣)</sup> ظاهر، والأَوَّلُ أَظَهَرَ، وَحَمَلَهُ عَلَى الْحَقْيَقَةِ أَوَّلَهُ»<sup>(٤)</sup>.

وقال التَّنوُويُّ بعد نقلِهِ كلامَ القاضي عياضَ موافِقاً لهُ: «الصَّوابُ الأوَّلُ؛ لأنَّه ظاهرُ الحديثِ، ولا مانعَ مِنْ حمْلِهِ عَلَى حَقْيَقَتِهِ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ عَلَى ظاهِرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٥)</sup>.

وأثنا القول الثاني: فِيمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ: ابْنُ الْأَئِثِيرِ<sup>(٦)</sup>، وَاحْتَمَلَهُ الْخَطَابِيُّ وجَهُا في معنىِ الحديثِ<sup>(٧)</sup>، وهو مذهبُ الْقَرَاضَاوِيِّ مِنَ الْمُعاصرِيْنَ<sup>(٨)</sup>.  
والراجح بادئ الرأي من القولين، ما ذهب إليه أصحابُ القول الأوَّلِ من حَمْلِ الحديثِ على الحقيقة، إذ المَصِيرُ إِلَى الأَصْلِ الظَّاهِرِ هو الأَقْوَى مِنْ جَهَةِ

(١) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٦٣/١)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٥٨٣/٢)، و«السلوك شرح موطاً مالك» لابن العربي (٤٥٦/١)، و«شرح صحيح مسلم» للتنووي (١٢٠/٥)، و«المفہوم» للقرطبي (٢٤٤/٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/٢٤٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٧/٢)، و«فيض القدير» للمناوي (١٠/٧).

(٢) ما بين المعرفتين زيادة لبيانِ تقييمِ بها الكلام.  
(٣) يعني الحقيقة والمجاز.

(٤) «إكمال المعلم» (٢/٥٨٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» للتنووي (٥/١٢٠).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٣/٤٨٤).

(٧) وليس كما نسبَ إلى ابنِ الْمِلْكِ الْحَنْفِيِّ في «مبارِقِ الْأَزَهَارِ» (١/٣٠٢) أنَّ المجازَ مذهبُهُ في الحديثِ، إنما جَمَلَ الْخَطَابِيُّ هَذَا الْمِجازَ وجَهُهَا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، مَعْ إِبْرَادِهِ لِلْوَجْهِ الْآخَرِ فِي كُونِهِ حَقْيَقَةً، وَلَمْ يَرْجِعْ بِيَنْهَا، كَمَا تَرَاهُ فِي كِتَابِهِ «معالِمِ السُّنْنِ» (١/١٢٩).

(٨) «كيف تتعامل مع السنة النبوية» (ص/١٧٨).

النَّظر، خصوصاً مع شهادة الرُّوایات بعضها لبعض وتعاضدها في نسبة شدَّةِ الحرُّ والبرد إلى جهنَّم نفسها؛ وسيأتي بسط القرائن المرجحة لهذا القول حين التَّعرُّض للقضية الثانية التالية.

وأمَّا القضية الثانية: في بيان معنى إذن الرَّبِّ تعالى لها بنَفْسِينـ وهذه القضية قد انسحب عليها خلاف أهل العلم -تبعاً للقضية الأولىـ

على قولين:

القول الأوَّل: حمل اللفظ على حقيقته، وأنَّ النَّفَسَ المضاد إليها هو تنفس حقيقيٍ يناسب خلقتها: والقائلون بهذا القول قد تقدَّم الإشارة إليهم، وسيأتي التَّفصيل عن بعضهم.

القول الثاني: أنَّ تنفس النَّار -وكذا شكواها<sup>(۱)</sup>ـ مجاز لا حقيقة؛ فتنفسها هو كناية عن الحرُّ والبرد في ابتدائه، وامتداده، وقوته، وضيقه<sup>(۲)</sup>ـ وممَّن ذهب إلى هذا القول: البيضاوي<sup>(۳)</sup>، وابن الجوزي، بل جعلَ هذه الكناية «من أحسن التَّشبُّه»<sup>(۴)</sup>.

والذِّي يَظُهر رجحانه -من جهة النَّظرـ هو القول الأوَّل أيضاً، لأنَّ الأصل حمل الكلام على الحقيقة عند انتفاء القرائن النَّاقلة إلى المجاز؛ خصوصاً أنَّ الحديث خَبَرَ عن أمرٍ مُغَيَّبٍ لا يقع للحسُّ إدراكه ليصحَّ القول إنَّ قرينة المعاينة تصرف الخطاب من الحقيقة إلى المجاز.

فلا مانع يمنع من إجراء الحديث على ظاهره؛ لصلاحية قدرة الرَّبِّ لذلك، فضلاً عن قصر النَّفَسِ على نَفَسَيْنِ اثنين فقط: كلُّ ذلك حارسٌ من توهُّم جَرِيانِ

(۱) أي أن الشكرى ببيان حالها لا مقالها، على جهة التوسيع في الاستعمال، كما قال الشاعر:  
شَكَ إِلَيْيَ جَمْلِي طَولَ السُّرَى صَبَرَ جَمِيلَ فَكَلَانَا مُبْتَلِي  
وكقول العرب: قالت النساء فهطلت، وانظر: «التمهيد» (۱/۲۷۳)، و«المفهم» (۲/۲۴۴).

(۲) انظر «كشف مشكل الصحيحين» لابن الجوزي (۳/۳۷۰).

(۳) كما في كتابه «تحفة البار» (۱/۲۳۷).

(۴) «كشف مشكل الصحيحين» (۳/۳۷۰).

الخبر على غير ظاهره الحقيقي؛ وذلك مما يُضعف جانب القول بالمجاز؛ لخروجه عن المألف في استعماله<sup>(١)</sup>.

يقول الكوراني (ت ٨٩٣)<sup>(٢)</sup> في معرض استنكاره المجاز في هذا الحديث: «قد تقرّر في علم الكلام أنَّ قدرته تعالى نسبتها إلى كلِّ الممكّنات على السُّواء؛ فأيُّ وجوه لصرف الكلام عن الحقيقة والمعنى الجِزْلُ الدَّالُ على كمال القدرة إلى تلقيق التَّأویلات الرَّئِيكَةِ؟ وإنما يُصرُفُ الكلام عن ظاهره إذا لم يستقم، أو كان في الصَّرف نكتةً»<sup>(٣)</sup>.

فِلِمَا سَبَقَ ذَكْرُهُ مِنْ فَرَائِنِ، يَكُونُ القول بِإِجْرَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَسْعَدَ الْقُولِينَ بِالصَّوَابِ، وَأَعْضَدَهُمَا لِعُومِ الْخَطَابِ.

ولَمَّا كَانَ هَذَا الظَّاهِرُ قَدْ تَعَسَّرَ عَلَى الْمُعْتَرَضِ تَقْبِيلَهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَاحْتَجَبَ عَقْلُهُ عَنْ إِدْرَاكِ دَلَائِلِهِ، أَفَلَا كَانَ الْأُولَى لَهُ ارْتِسَامُ مُسْلِكِ التَّأْوِيلِ لَهُ، وَاتِّبَاعُ مَنْ قَالَ بِالْمَجَازِ فِي مِنْ أَوْلِ الْعِلْمِ، لِيَتَوَافَّقَ الْحَدِيثُ مَعَ مَا يَظْهُرُ بِدَهِيَّاتِ بَدْلِ الْطَّعْنِ فِيهِ؟

وَيَعْدُ، فَقَدْ آتَى الشُّرُوعُ فِي دُفُعِ مَا سَبَقَ سَوْقَهُ مِنْ دُعَاوِي الْمُعَارِضَاتِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَتَقُولُ فِي الْجَوابِ عَنْ:

الْشُّبُهَةِ الْأُولَى: وَهِيَ دُعَوَاهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَخَالَفُ الْحَقِيقَةِ الْعَلَمِيَّةِ الَّتِي تَقْضِي أَنَّ سَبَبَ الْعَرَرِ وَشَدَّتَهُ وَكَذَا الْبَرِدُ: مُتَلَقٌ بِاقْتِرَابٍ أَوْ ابْتِعَادِ الْأَرْضِ مِنَ الشَّمْسِ، وَيَنْهَا ذَلِكُ مِنَ الظَّاهِرِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَيُقَالُ:

إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَبَرَّزُ مِنَ الشَّيْءِ الْمُوْحَى إِلَيْهِ مِنْ مَالِكِ الْحَقِيقَةِ وَخَالِقِ الْكَوْنِ وَنَظَامِهِ، وَمَا سَاقَهُ الطَّاعُونُ مَمَّا تَقْرَرَ فِي عِلْمِ الْأَحْوَالِ الْجَوَيَّةِ

(١) انظر «الاستذكار» لابن عبد البر (١٠٢/١)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/٢٤٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/١٧).

(٢) أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني: ثُقُورٌ ومحاذٌ حنفي، كوفي الأصل، من أهل شهرذور، تعلم بمصر رحل إلى بلاد الترك فنهى إليه السلطان مراد بن عثمان بتعليم ولتي عهده (محمد الفاتح)، وولي القضاء في أيام الفاتح، وتوفي بالقدسية، وصل إلى عليه السلطان بايزيد، له كتب منها «غاية الأمانى في تفسير السبع المثانى»، انظر «الطبقات السنّية» للغزى (ص/ ٨٢).

(٣) «الكتور الجاري» للكوراني (٢/٢١٢).

والفلك وغيرها: هو خبرٌ عَمِّن يبحث عن الحقيقة؛ وقد يصيّبها، وقد يخطئها، ومنهج العقل يقضي بتقديم خبر مالك الحقيقة وخالفها على خبرٍ مَن يبحث عنها ولا يملكها.

فالعقل المُهْدِيٌ يَعْلَمُ يقينًا - بعد تحققه من صحة ثبوت الخبر إلى النبي ﷺ - أَنَّه لا يمكن أن يقع ما نطق به الوحي معارضًا للحقيقة الحسية؛ فإنَّ الحقَ لا يتناقض، وإن كان في الحقَ ما قد يُحَارِ فيه! لِضَعْفِ مُدرِّكَاتِنا عن الإحاطة بكلِّ حقيقة<sup>(١)</sup>؛ فهذا ابتداء من جهة التأصيل.

ومع ما قد سَلَفَ التَّبَيَّبَ عليه في مبحث «إشكالية الاستشكال المعاصر» من «التمهيد»: من أَنَّ المعرف البشريَّة عن الطبيعة ياطلاقها لا تمثل المرجعيَّة النهائية عن الكون وما فيه؛ فالترافقية والنسبية تكتنفان كثيرًا من معارف البشر، التي ترتكز على وسائل تخضع للتجدد والتَّطَوُّر، حتَّى يُعبِّلا ما ظُلِّنَ قَبْلَ حقائق إلى كونها لا تدعُ أن تكون نظريَّات، فضلًا عن أن تكون فرضيات.

وعلى فرض التسليم بصحة التَّعليل الفلكي الذي يطرحه أرباب الاختصاص نفسيرًا منهم لظاهرَي الحرارة والبرودة المُفرِّقتين على وجه الأرض: فإنَّ غاية ما يُقال هنا: إثبات أَنَّ الشَّمْس سبب ظاهِرٌ لحصول مطلق الحرارة والبرودة على سطح الأرض، ولا يلزم من إثبات ذلك تَنْفِيَّ أَنْ تَمْلَأَ ظاهرة شدة البرد والحرُّ بالسبب الغيبي الذي أَخْبَرَ به الصادق المصدوق <عليه السلام>؛ فإنَّ خبره قد جاء في خصوص شدة الحرُّ والبرد، لا عن مطلق الحرُّ والبردِ ولا تعارض بين السَّبَبَيْن الخاصُّ والعامُ.

ثمَ لا يانعًّي أَمامَنا من القول بأن تكون الشَّمْس من النار وطاقتها مستمدَّة منها، فتكون حرارة الصَّيف مِنَ الشَّمْس، وحرارة الشَّمْس مكتسبة من النار وآية لها منها<sup>(٢)</sup>.

(١) دفع دعوى المعارض المقللي (ص/ ٧٩٤).

(٢) انظر «مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها» للفقيهي (ص/ ٧٧).

يقول الكشميري (ت ١٣٥٣هـ): «تفصيل المقام: أنَّ الأسباب إِمَّا ظاهرة أو معنوية، والأولى معلومة بالحسن والمشاهدة لا حاجة إلى التنبية عليها، وإنما تدلُّ الشريعة على أسباب معنوية غير مدركة بالحسن، وهو الذي يليق ب شأنها، فدللت على أنَّ معدن الخير والشرور كلُّها هو الجنة، ومعدن الممالك والشرور كلُّها هو جهنم، فالخزانة هي في الجنة والنار، وهذه الدار مركبة من أشياء المعدنين، وليس بخزانة في نفسها، فالحرارة وإن كانت في النَّظر الحسني من أجل الشمس، إِلَّا أنها في النَّظر الغيبوي كلُّها من معدنها، فإذا رأيتما أيَّاماً كان في معدنها»<sup>(١)</sup>.

**وإِمَّا الجواب عن الشَّبهة الثانية:** من دعواهم أنَّ الحديث يصوِّر الأرض أنها ذات جوٍ واحد إِمَّا صيف أو شتاء .. إلخ، فيقال فيه:

ليس ذلك ظاهر الحديث كما تَوَهَّم المُدَعِّي، فالحديث ذَلِّ على أنَّ لجهنم نَفَسَيْنَ في العام؛ وهذا ثابت في نفسه، وبالنسبة للمُخاطب بالحديث يكون أحد هذين النَّفَسَيْنَ في الصَّيف، والأخر في الشَّتاء، وما يحصل من الاختلاف والتَّناقض بين هذين الفَضْلَيْن بالنسبة للكرة الأرضية عند الناس لا يقدح في دلالة الحديث؛ لأنَّ تَوْعُّ السُّبُّ والإِلَاصَافَات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه<sup>(٢)</sup>.

وللكشميري زِيادة مفيدة في جواب هذا الإشكال يقول فيها:

إنْ قُلْتَ: إنَّ الصَّيف والشتاء إذا دارا على النَّفَسَيْنِ، فَيُبَيِّنُ أَلَا يكون شتاءً عند نَفَسِ الصَّيفِ، وبالعكس، مع أَنَّهُما يجتمعان في زمن واحد باعتبار اختلاف البلاد.

قلت: ولعلَّ تَنَفَّسَها بحرُّها من جانب وإرسالها إلى الآخر، فإذا تنَفَّسَ من جانب صار شتاءً، وإلى جانب صار صيفاً؛ ولعلَّ الحرُّ والبرد كيَفْيَتان لا تتلاشيان أصلًا، بل إذا غلب الحرُّ دفعَ الْقَرْبَ إلى باطن الأرض، وإذا غلب الْقَرْبَ دفعَ الحرَّ

(١) «فيض الباري» (١٤٢-١٤١/٢).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٧٩٥-٧٩٦).

إلى باطنها، لا أنَّ إحدى الكَفَتَيْن تنعدم عند ظهور الأخرى، وهذا كما في الفلسفة الجديدة: أنَّ الحركات كُلُّها لا تفني، بل تنتقل إلى الحرارة . . .<sup>(١)</sup>.

وأَمَّا الجواب عن الشُّبَهَةِ الثَّالِثَةِ: وهي دعواهم باستحالة صدور شَدَّة البرد من جهنَّم؛ لكون ذلك مخالفًا لطبيعتها؛ وإلَّا للزم الواقع في التناقض، فَيُقَالُ فيه:

إنَّ ذلك يَصْحُّ لو كانت النَّارُ الْآخِرُوِيَّة نَمَطًا وشَكَلًا واحِدًا كثَانِ الدُّنْيَا، أمَّا مع اختلافهما فَلَا، فنَارُ الْآخِرَة نَارٌ تتكلَّمُ وتغَضِّبُ، دَارٌ أَعْدَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْعِقَابِ، وهي ذَرَّاتٌ وطبقاتٌ، قَدْ حَوَّتْ صُنُوفًا مِنَ الْعِذَابِ الْأَلِيمِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تكون شَدَّةُ البرد مُبَعِّثَةً مِنْ طَبَقَةِ زَمَرِيرَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ جَهَنَّمَ<sup>(٢)</sup>، فَلَا تناقض جَبَتِيلٌ. وفيما سَبَقَ قَرِيبًا مِنْ نَصِّ الْكَشْمِيرِيِّ نَوْعُ جَوَابٍ عَنْ هَذَا الإِشكَالِ لِمَنْ تَأْمَلُهُ! فَإِنَّ شَدَّةَ الْحَرَّ الَّتِي يَسْبِبُهَا نَفْسُ جَهَنَّمَ فِي شَطَرِ الْأَرْضِ، هُوَ الْمُسْبِبُ فِي شَدَّةِ بِرِدِهَا فِي شَطَرِهَا الْآخِرِ، مِنْ جِهَةِ دُفعِهَا لِهَذَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعلَمَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَنَّ مَثَارَ الْغَلَطِ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى يَكُونُ فِي الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ، الَّذِي جَعَلَ مِنَ الْوَاقِعِ الْمُشَاهِدِ معيَارًا لِلْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ وَأَصْلًا يُرْدَدُ إِلَيْهِ، وَلَوْ مَعْ تَحْقِيقِ الاختِلافِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرعِ! وَاللَّهُ الْهَادِي.

(١) «فيض الباري» (١٤٢/٢).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٩٧/٢).